حوار العدد :

حوار مع الدكتور توفيق الزيدي
رئيس المنتدى المصطلحي
في موضوع آفاق المصطلحية *

باسم أعضاء طاقم تحرير مجلة "مصطلحيات" نرحب بكم دكتور توفيق الزيدي ونشكركم على قبولكم إجراء أول حوار لفائدة قراء المجلة.

سؤال :

بداية، هلا تكرمتم بتقديم نبذة عن مسيرتكم في مجال المصطلحية وعن الأسباب التي جعلتكم تختارون التخصص فيها، في جملة تخصصات ؟

جواب :

قليلا ما يُسأل الباحث العلميّ عن الذّاتيّ، وعن الذّاتيّ في صلته بالعلميّ، وكأنّ ما يهمّ النّاس هو ما ينفعهم لاغير، أي العلميّ. ولذا يُحمَل الذّاتيّ على أساس الأمر الشّخصيّ. فكأنّ للباحث وجهين، أحدهما ما يبرز للعموم، وثانيهما ما يبرز لخاصّة الخاصّة. وإن كان الأمر كذلك جدلا، فهل للوجهين اتّصال أم انفصال؟ وكيف يتراتبان، إن كان هناك تراتب؟... لقد قصّر الدّارسون في تناول الذّاتيّ والعلميّ لدى فئة الباحثين. وربّما لمثل هذا ألّف الباحثون والأدباء ترجماتهم الذّاتيّة. هو طه حسين منكبّا على "الأيّام"، وهو أدونيس مناديا "ها أنت أيّها الوقت"...

لقد آن الأوان أن نعدّل هذه الأفكار. فللذّاتيّ دوره المركزيّ في توجيهِ العلميّ، سلبا أو إيجابا. ويتنزّل في هذا الصّدد سؤالك عن "الأسباب الدّاعية إلى اختيار تخصّصي". إذ لا يمكن الحديث عن تلك الأسباب دون ربطها بالذّاتيّ والخارجيّ. ومع الأسف فنحن لانُعنى إلاّ بما يُنْتَهى إليه. أمّا ظروف ذلك وكيفيّة ولادته ونموّه ومشاكله فأمور متروكة وكأنّها ليست من العلم، وكأنّ الباحث العلميّ معلّق بين السّماء والأرض. إنّ العلم لا يمكن أن يُفْهَم دون فهْم صيرورته الدّاخليّة والخارجيّة، كما لايُمكن أن تُفْهم

* هذا الحوار الذي أجرته الأستاذة تانيا بموت هو نسخة معتمدة وافق على نشرها الدكتور توفيق الزيدي بالتوازي في موقع الجمعية الدولية للمصطلحية العربية ومجلة "مصطلحيات".

صيرورته الخارجيّة تلك دون فهم شروطه، ومنها ما تعلّق بفئة العلماء. وهل للباحث في عالمنا العربيّ، وهو ينطلق في بناء مساره العلميّ، أن يختار تخصّصه؟ فإذا نظرنا في أمر البحث العلميّ في جامعاتنا، وأساسا الكيفيّة التي بها تُضبط مواضيع رسائل الماجستير والدّكتوراه، فإنّنا لواجدون أنّ الأمر يجري دون توجّهات استراتيجيّة لِما يحتاجه البحث العلميّ في القطر الواحد، وفي الوطن العربيّ. إداراتنا المسؤولة لا تنسّق البتّة بين بعضها البعض، وكأنّ التّنسيق ليس من واجباتها. فلا عجب أن تتكرّر مواضيع الرّسائل الجامعيّة من كلّية إلى أخرى، وأحيانا بصيغ متشابهة. والأمر محمول على عدم التّنسيق بين المؤسّسات، وعدم إيلاء الإعلام حقّه في عصر المعلومات والأنترنيت. إنّه حقّا هدر للطّاقات العربيّة. فكيف إذن للباحث، والوضع على ما هو عليه، أن يختار تخصّصه؟

في غياب التّنسيق والتّوجّه الاستراتيجيّ لبناء البحث العلميّ، لم يبق للباحث في منطلقاته الأولى إلاّ أمران. أوّلهما أن يختار لك غيرُك ما لايمكن أن تختاره لنفسك. وبموجب ذلك يختار لك أستاذك المشرف مثلا، أو يختار لك القسم، ما يريانه صالحا. ولا نعرف البتّة لماذا اختار المشرف أو القسم ذلك الموضوع. وكثيرا ما اكتشف الباحثون بعد سنوات أنّ ذلك الاختيار في غير محلّه، أو هو لا يتجاوز استراتيجيًّا ما لدى الأستاذ المشرف أو ما لدى اللّجنة التي صادقت على تلك المواضيع. وفي كلّ الأحوال، فأقلّ ما يُقال في هذا إنّه هدر للطّاقات لا غير.

أمّا الأمر الثّاني الذي بقي للباحث في منطلقاته الأولى فإنّما التّعويل على الوعي الذّاتيّ للباحث، بطاقاتِه أوّلا، وبوضعيّة البحث العلميّ قطريّا وعربيّا وعالميّا ثانيا، وباستشرافه لهذا البحث مستقبلا على مدى بعيد ثالثًا. وهي قواعد البحث العلميّ الصّحيحة، تتجاوز المجهودات الفرديّة في ظلّ عدم تنسيق كلّيّ بين مؤسّساتنا الجامعيّة. ذاك قدر الباحث العربيّ اليوم.

أتيتُ إلى المصطلحيّة من باب النّقد الذي كان غايتي الأولى، ولكنّه نقد في علاقة بالمناهج الحديثة. فكان بحثي الأوّل "أثر اللّسانيّات في النّقد العربيّ الحديث من خلال بعض نماذجه" (منشور 1984). وهو بحث نلت به ما يُسمّى عندنا "شهادة الكفاءة في البحث" (1979) يعدّه الباحث الذي نال "شهادة الأستاذيّة" (باكالوريوس) ليتأهّل للتّسجيل في سلك "المرحلة الثّالثة" ("الدّراسات العليا"). وإن كان هذا الموضوع يتجاوز بكثير مستوى الشّهادة المطلوبة، إذ هو أليق برسالة دكتوراه لِما يستدعي من مجهودات ووقت وإعداد آلة البحث، فمَع ذلك استفدت منه ثلاثة أمور. أوّلها الاطلاع على أهمّ المناهج الغربيّة في معالجة الأدب في أهمّ أصولها ومراجعها العربيّة. أمّا الأمر الثّاني فهو الوعي بأنّ النّقد العربيّ، وإن استفاد من الرّوافد الغربيّة، فلابدّ من تأصيله بالعودة إلى جذوره فهمًا وتحديثا. أمّا الأمر الثّالث فهو الوعي الأوّليّ بأنّ المصطلح هو الذي به تتحدّد "نقديّة" الخطاب النّقديّ. عن هذا كان بحثي الثّاني "مفهوم الأدبيّة في التّراث النّقديّ" (منشور 1985). وإن كان هذا المفهوم ركيزة التّصوّر الجماليّ لدى العرب

القدماء، فإنّ خطابهم النّقديّ لا يمكن تبيّنه بصفة دقيقة وأقرب ما يمكن إلى الدّرس الموضوعيّ إلاّ بدراسة نظامه المصطلحي وعن ذلك كانت رسالة الدّكتوراه التي أنجزتها "جدليّة المصطلح والنّظريّة النّقديّة" (منشور 1998).

إنّ مساري نحو المصطلحيّة كان طبق صيرورة داخليّة تدرّجتُ فيها من النّقد الحديث ومناهجه نحو التّراث النّقديّ فنظامه المصطلحيّ. وآليتُ على النّفس في كلّ ذلك ألاّ أكتب إلاّ ضمن المجال التّخصّصيّ الذي اخترت وحسب الضّوابط الأكاديميّة المعروفة.

لا يُمكِن للتّخصّص العلميّ أن يثبت إلاّ بعد تجربة طويلة في البحث والتّأليف في ذلك التّخصّص، واختبار مسائله بالتّدريس أو الإشراف. ومن الواجب، بعد ذلك، وقد اكتسب الباحث الخبرة اللاّزمة، أن ينفع النّاسَ بخبرته. وإنّ نَشْرَ العلم فضيلة. لذا توجّهتُ إلى العمل الجماعيّ إشرافا وتوجيها وفتحا للأبواب الموصدة أمام الباحثين الشّبّان. فكان أن أسّستُ وحدة البحث "النّقد ومصطلحاته" سنة 2003 وفريق البحث "مجتمع المصطلحات" سنة 2006. وعنهما انطلقتْ ندوات دوليّة عديدة في أمور المصطلح أذكرها تباعا:

- ندوة "حركيّة المصطلح" 2005
- ندوة "المصطلح والنّظريّة عند ابن خلدون" 2006
- ندوة "المصطلح والتّواصل" 2007
- "المنتدى المصطلحيّ الدّوليّ 2008"
- المنتدى المصطلحيّ الدّوليّ 2009
- النّدوة الدّوليّة "الدّراسات الاستشرافيّة في الفنون والآداب والعلوم 2010-2030"(2010)

لعلّ أهمّ ما توصّلنا إليه، بمعيّة أعضاء الفريقين، بعد هذه السّنوات من النّضال العلميّ أنّ المصطلحيّة علم جمّ الفوائد يهمّ كلّ العلوم والتّخصّصات وأنّه باب كبير منه يستطيع الباحث العربيّ أن يلج مجالات الحداثة.

سؤال:

هل يمكنكم الحديث عن راهن المصطلحية العربية وإشكالياتها الملحة؟

جواب:

يصعب جدّا أن نتناول بالدّرس ما يمكن أن نسمّيه "المصطلحيّة العربيّة" من ناحية التّاريخ والكمّ، وبالتّالي القيمة. فمن النّاحية التّاريخيّة نحن أمام علم جديد... لانسى هنا أنّ أب المصطلحيّة أوجان فوستير قدّم أطروحته المهمّة سنة 1931، وأنّ أهمّ كتاب

قدم، تاريخيّا، نظريّته هو لهولمت فيلبير سنة 1984، وأنّ المؤسّسات المنبثقة عن هذا العلم الجديد حديثة نسبيّا كالمنظمة الدّوليّة للتّقييس ISO (1947) أو مركز المعلومات الدّوليّ للمصطلحيّة INFOTERM (1971) ... هذا على المستوى العالميّ تاريخيّا، فما بالك عندنا؟

أمّا من النّاحية الكمّية، فما لدينا متواضع جدّا أمام ما لدى الغرب على الرّغم من حداثة المصطلحيّة عندهم. ويمكن أن نقسّم اهتمام العرب بالمصطلحيّة إلى مرحلتين. أولاهما مرحلة الاندماج ضمن تخصّصات أخرى غير المصطلحيّة. وعولج المصطلح ضمن الاهتمامات اللّغويّة عامّة والمعجميّة/القاموسيّة خاصّة. وتندرج في هذا الصّدد مجهودات المجامع اللّغويّة العربيّة المختلفة وما كان على شاكلتها من مؤسّسات أخرى. أمّا المرحلة الثّانية لاهتمام العرب بالمصطلحيّة فهي تلك الّتي ركّزت على المصطلحيّة علما مستقلاً بذاته. والمؤسّسات في ذلك قليلة. ولعلّ أبرزها "معهد الدّراسات المصطلحيّة" (1993) بكلّية الآداب ظهر المهراز بفاس، أو "البنك السّعوديّ للمصطلحات العلميّة"(1983). إلاّ أنّ أنشطة مثل هذه المؤسّسات لم تتعدّ، في الأغلب، دائرتها القطريّة. ولذا بقيت محدودة التّأثير. وضمن هذه المرحلة الثّانية ندرج أيضا مجهودات الباحثين الفرديّة في الوطن العربيّ. ولاشكّ أنّ تأسيس "الجمعيّة الدّوليّة للمصطلحيّة العربيّة" جاء ليملأ هذا الفراغ الكبير.

يأتي على رأس الإشكاليّات في المرحلتين المذكورتين الاهتمام بالوافد المصطلحيّ، خاصّة في المرحلة الأولى. وهذا أمر طبيعيّ نظرا إلى وضعيّات بلداننا سياديّا واقتصاديّا ومعرفيّا. فلا يمكن لبلد عاش الاستعمار والتّبعيّة الاقتصاديّة والرّكود المعرفيّ إلاّ أن يجعل من بين مشاغله المصطلحيّة الملحّة كيفيّة نقل ما عند الآخر من مصطلحات سياسة واقتصادا ومعرفة حتّى تقوم الدّولة وينمو المجتمع على جميع المستويات. ونحن إلى اليوم نعيش وضعيّة المجابهة المصطلحيّة لا سيّما والتّفوّق الغربيّ يزداد يوما بعد يوم. وستتواصل هذه المجابهة المصطلحيّة ما دامت الفجوة كبيرة بيننا وبين الغرب. إلاّ أنّنا في مرحلة الاستقلاليّة المصطلحيّة شاهدنا بروز إشكاليّة مهمّة جدّا هي البحث في النّظام المصطلحيّ العربيّ في مستوى بعض التّخصّصات.

سؤال:

ما أسباب تقاعس الأجهزة الرسمية العربية عن إيلاء القضية المصطلحية المكانة التي تستحقها؟

جواب:

الرّأي عندي، في مسألة موقف الأجهزة الرّسميّة العربيّة من القضيّة المصطلحيّة، أنّ الأمر في ذلك عائد إلى تقاعس وتقصير. فأمّا التّقاعس فيُرَدّ إلى ما تُسمّيه بعض تلك الجهات بـ"الأولويّات التّنمويّة" التي تأتي قبل الحاجة إلى مؤسّسات

مصطلحيّة أو ما يماثلها. وهذا فيه نظر لأنّ التّنمية لا تكون إلاّ شاملة على جميع المستويات مثل الدّيمقراطيّة أو الحداثة، لا أن تكون بالتّقسيط. نحن مع التّخطيط الاستراتيجيّ الواضح المدروس دراسة معمّقة، ولكنّنا لسنا مع تهميش قطاع لفائدة قطاع آخر. لا يجب أن تصبح مسألة "الأولويّات التّنمويّة" ذريعة لتغطية التّسلّط على الشّعوب وهدر طاقاتها وسوء التّصرّف في مواردها. وقد بيّنتْ الثّورة التي تجتاح الوطن العربيّ اليوم بطلان تلك الشّبهة.

يُرَدّ التّقاعسُ أيضا، حسب ما يذهب البعض، إلى عدم الإنتاج التّكنولوجيّ عندنا، والّذي يوجب إنتاجا مصطلحيّا. وهذه شبهة أيضا بدليل براءات الاختراع لعرب لم يجدوا في بلدانهم ما به ينجزون تلك الاختراعات.

ولك أن تقول إنّ الأمر تجاوز التّقاعس إلى التّقصير. وأسبابه عديدة نُجْمِلُها في غياب سياسة لغويّة عامّة ومصطلحيّة خاصّة. فنحن أمام فوضى لغويّة على مستويي المكتوب والمنطوق. نحن في حاجة اليوم إلى أن تكون المصطلحيّة ضمن مقرّراتنا الرّسميّة الجامعيّة، وأن تُخصّ لها ماجستيرات في الدّراسات العليا. نحن في حاجة إلى معاهد مصطلحيّة في الأقطار العربيّة تتكامل في برامجها وأهدافها. نحن في حاجة إلى مؤسّسة علميّة عربيّة مستقلّة كبرى تُعنى بالمصطلحيّة جمعا ودراسة وتكوينا وتخطيطا، وتُخصّص لها البلدان العربيّة استحقاقاتها الماديّة اللاّزمة. ولقد ناديْنا، من جانبنا، في مقال نشرته مجلّة "علامات" السّعوديّة (مجلّد2 ج8 يونيو1993) بـ"تأسيس الاصطلاحيّة النّقديّة العربيّة". كما كان هدف النّدوات والمنتديات التي أشرفت عليها تحقيق مثل ذلك المشروع.

سؤال:

يلاحظ مع ذلك أن تونس اهتمت منذ عقود زمنية عديدة بموضوعات المعجم والمصطلح، وأنجبت أسماء بارزة في هذه المجالات، ما هي أسباب نشوء هذا الوعي المبكّر بتونس؟

جواب:

يعود الوعي المعجميّ/المصطلحيّ في تونس إلى سببين على الأقلّ: تميّز البلاد التّونسيّة بالانفتاح، وتركيز الجامعة التّونسيّة على النّصّ. فأمّا صبغة الانفتاح التي عليها البلاد التّونسيّة فيشهد بذلك موقعها الجغرافيّ من أوروبّا خاصّة، وكذلك تاريخها. وهو انفتاح كانت له آثاره الواضحة منذ حركة الإصلاح في القرن التّاسع عشر. فمن مكتسبات التّراث الإصلاحيّ التّونسيّ كتب متعدّدة على غرار مؤلّف خيرالدّين التّونسيّ "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" الّذي تميّز بصبغته السّياسيّة الإصلاحيّة وبعُده

الحداثيّ المنفتح على ما هو إيجابيّ في الغرب. ونذكّر في هذا الشّأن أنّ أوّل دستور نشأ في البلدان العربيّة كان في تونس سنة 1861. وقد كانت قضيّة المصطلح الوافد، وكذلك توليد المصطلح الملائم للمشروع الإصلاحيّ من المسائل الإجرائيّة في الكتاب.

أمّا السّبب الثّاني للوعي المعجميّ/المصطلحيّ فهو تميّز الجامعة التّونسيّة منذ نشأتها (1958)، على الأقلّ في تخصّص اللّغة العربيّة وآدابها، بالتّركيز منهجيّا على النّصّ إنْ في دراسة الأدب أو اللّغة أو الحضارة. وهو ما يفسّر ريادة التّونسيّين في تلقّي المناهج النّقديّة الغربيّة واللّسانيّات. ونذكر في هذا الصّدد مؤسّسة جامعيّة رائدة هي "معهد الدّراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة بتونس" (1960)، وخاصّة قسم اللّسانيّات.

سؤال :

يتبيّن لكل متتبّع للدرس المصطلحي بالأقطار العربية أن ثمّة اختلاف في نعت المتصوّر الذي يحيل إلى النشاط المصطلحي، فمن بين الاصطلاحات المستعملة لنعت هذا النشاط هناك "مصطلحية" "مصطلحاتية"، "علم المصطلح"، "النظرية الخاصة في علم المصطلح"، "علم المصطلحات"، "علم المصطلحية"، "علم الاصطلاح"، "علم المصطلح الخاص"، "معجمية خاصة"، "معجمية متخصصة"، فما هي سُبُل تقييس المصطلح، وما هي الهيئات التي لها صلاحية التقييس المصطلحي؟

جواب :

التّقييس المصطلحيّ مسألة مهمّة تضمن التّواصل لدى المستعملين. وهو أمر ملازم للمصطلحات لأنّه ظاهرة مواكبة للحركيّة اللّغويّة عامّة والوظيفة التّواصليّة للمصطلحات خاصّة. ولاشكّ أنّه نما نموّا كبيرا مع التّطوّر الصّناعيّ وما صاحب ذلك من ضرورة ترويج المنتوجات الصّناعيّة. فلا عجب أن شُكّلت لهذه الغاية منظّمات عالميّة مشهورة.

إن كانت للتّقييس سبل معروفة، مثل الشّيوع ويسر التّداول والملاءمة والحوافز، فإنّ أهمّ مقياس في نظري هو الشّيوع لأنّ المصطلحات الشّائعة اكتسبت سلطة قويّة وشرعيّة الاستعمال. ولكنّ الصّعوبة تكمن في ضبط ذلك الشّيوع ضبطا دقيقا. وفي نظري لن تكون للتّقييس نتائج إيجابيّة إلاّ إذا توفر أمران. أوّلهما العمل على نشر نتائج التّقييس بكلّ الوسائل المتاحة خاصّة لدى المستعملين الوسائطيّين مثل التّلامذة والطّلبة والصّحفيّين... أمّا الأمر الثّاني فهو ضرورة تميّز الهيئة المشرفة على التّقييس بالمصداقيّة العلميّة لتكتسب السلطة المعنويّة اللاّزمة للأخذ بقراراتها.

سؤال:

يُلاحظ أن قضية المصطلح في الغرب نشأت لتعالج مسائل التوليد المصطلحي، في حين ارتبطت القضية المصطلحية في عالمنا العربي بمسائل النقل وترجمة الوافد المصطلحي، فهل بالإمكان تحديث إشكاليات القضية المصطلحية بأقطارنا العربية؟

جواب:

إنّ الوضع على ما هو عليه الآن، على نطاق عالميّ بين غرب متقدّم ودول نامية، وعلى نطاق داخليّ عربيّ/عربيّ مخصوص بعدم التّنسيق، إنّ هذا الوضع يؤكّد ضرورة استمرار مسائل مصطلحيّة من قبيل الوافد المصطلحيّ أو من قبيل التّقييس. وهي مسائل ملحّة لأنّها تتعلّق بالتّواصل اليوميّ أحيانا، ولها آثارها الكبيرة في نقل المعارف والتّكنولوجيا، وبالتّالي لها آثارها البعيدة في مستقبل اللّغة العربيّة ذاتها، ومدى قدرتها على التّفاعل مع المتغيّرات.

إلى جانب هذه المسائل المهمّة، يمكن أن نقترح توجّهين كبيرين لتحديث إشكاليّات القضيّة المصطلحيّة العربيّة. أوّلهما دراسة التّنوّع المصطلحيّ، ليس على أساس التّقييس، وهو أمر مهمّ كما أسلفنا، وإنّما على أساس فهْم المصطلح حسب الظّروف التي نشأ ضمنها وخصوصيّة مستعمليه ثقافيّا واجتماعيّا... ومثل هذه الدّراسة غير معياريّة، هدفها فهم الظّاهرة المصطلحيّة حيّة عند النّاس. فإبداعيّة المصطلح ليست من فراغ، وإنّما لها ما أهّلها لتنتج مصطلحات متنوّعة في الاستعمال.

أمّا التّوجّه الثّاني في تحديث إشكاليّات القضيّة المصطلحيّة العربيّة، فهو العناية بالنّظام المصطلحيّ لعلم من العلوم أو لمجموعة من المصطلحات لدى فئة من المستعملين. وقد بيّنت في كتابي "جدليّة المصطلح والنّظريّة النّقديّة" كيف تتشابك المصطلحات النّقديّة القديمة حسب الرّؤية الجماليّة لدى العرب القدماء.

سؤال:

عرفتم في دراساتكم على إعادة النظر في قراءة التراث النقدي العربي، كيف تأتّى لكم استثمار مكتسبات المصطلحية في قراءة هذا التراث؟

جواب:

التّراث النّقديّ ملك مشاع. لذا تعدّدت زوايا معالجته. فمن الدّارسين من تناوله تاريخيّا، ومنهم من عُني بمضامينه، ومنهم من قرأه قراءة توجيهيّة. وكما أسلفت فقد

أتيت إلى التّراث النّقديّ من باب الوعي بأهمّيته، إذ استقرّ لديّ أنّه لا يمكن تأسيس خطاب نقديّ عربيّ حديث دون الحسْم مع القديم، وذلك بدرسه والاستفادة من جوانبه الجيّدة، وهي كثيرة. ولا يمكن فهْم الجماليّة العربيّة في مستوى النّصّ الأدبيّ دون فهْم الخطاب النّقديّ الحاضن لها. إنّ معالجات التّراث النّقديّ التي تمّت، في السّياق التّاريخيّ الذي كتبتُ فيه كتاب "مفهوم الأدبيّة" (1985) وكتاب "جدليّة المصطلح والنّظريّة النّقديّة" (1998)، لم تأت بالجواب الشّافي، ولم يكن همّها ما كنت أريد. وقد وجدت منهجيّا ما كنت أبحث عنه. وتمثّل ذلك في اللّسانيّات والمصطلحيّة. فأمّا اللّسانيّات فاستفدت منها أساسا بمقولة "الحدّ الأدنى" طبقا لمستويات المعالجة اللّسانيّة المعروفة. وهو ما أفضى إلى أنّ الحدّ الأدنى في الخطاب النّقديّ هو المصطلح. ولذا فالوقوف عليه هو وقوف على ذلك الخطاب في حدّ ذاته. ولا يمكن الإتيان إلى مكوّنات الخطاب النّقديّ دون اعتماد مبدإ التّجزئة. ولذلك قسّمت ذلك الخطاب إلى خطابات داخليّة، هي "خطاب الوقع" و"خطاب السّجال" و"خطاب الضّبط".

أمّا المقولة الثّانية الّتي استفدت منها في معالجة التّراث النّقديّ ومصطلحاته فهي "النّظام" بمعناه اللّسانيّ أساسا وما يقتضيه من عناصر تشدّها "علاقات" مخصوصة. لذا كانت وجهتي أن أبحث في "النّظام المصطلحيّ" عند النّقاد القدماء. وهو أمر مهمّ جدّا لأنّ هذا التّمشّي أبعدني عن التّناول التّاريخيّ أو القاموسيّ.

أمّا مكتسبات المصطلحيّة الّتي استفدت منها في معالجة التّراث النّقديّ فتتمثّل خاصّة في قسمة المصطلح الثّنائيّة واعتماد المنهج المتصوّريّ للوقوف على الرّؤية الجماليّة لدى النّقاد القدماء، فضلا عن اعتمادي على "الشّبكة المتصوّريّة" لإبراز تجلّيات عناصر تلك الرّؤية الجماليّة.

سؤال :

ما هي في نظركم شروط التأصيل المصطلحي؟

جواب :

التّأصيل المصطلحيّ من الإشكاليّات المهمّة في البحث اليوم لا سيّما في العلوم الإنسانيّة وخاصّة النّقد الأدبيّ. ويذهب الدّارس إلى التّأصيل عندما يريد الفهم الدّقيق للمصطلح من ناحية متصوّراته، إذ قد تخفى تلك المتصوّرات على المتلقّي اليوم بسبب "تشويش" ما، بالمعنى اللّسانيّ، نتيجة انزلاقات دلاليّة أو أحيانا بسبب البعد الزّمنيّ الخاصّ بنشأة ذلك المصطلح شأن بعض المصطلحات النّقديّة القديمة. ويذهب الدّارس إلى التّأصيل عندما يريد أن يفهم النّظام المصطلحيّ لظاهرة ما أو علم ما. فمصطلح "عمود الشّعر" أو "الشّاعر الفحل" أو "التّعاظل" مثلا ليست من المصطلحات الواضحة لدى المتلقّين غير المتخصّصين اليوم. ولتقريبها من هؤلاء لابدّ من تأصيلها. ومثل هذا

التّأصيل لا يمكن أن يكون بالعودة إلى الأصول اللّغويّة دون غيرها، بل لابدّ من جرد تلك المصطلحات من سياقاتها المختلفة. ولابدّ أن يشمل الجرد كامل المدوّنة لأنّ السّياق يعطي أحيانا للمصطلح النّقديّ فويرقات معنويّة قد تبدو للوهلة الأولى بسيطة، ولكنّها مهمّة للوقوف على النّظام العامّ. وإن كان الجرد السّياقيّ مهمّا فلا بدّ أن يُردَف ذلك ببناء الشّبكة المتصوّريّة الخاصّة بالمصطلحات وربطها بالرّؤية الجماليّة لدى المستعملين في ذلك الوقت. وقد أقيم كامل كتاب "جدليّة المصطلح والنّظريّة النّقديّة" على هذا التّوجّه المنهجيّ.

سؤال :

يبدو من خلال أعمال المنتدى المصطلحي الذي سهرتم على تنظيمه منذ عدة سنين التركيز على ربط المصطلحية بالعديد من العلوم والفنون، هل يمكننا أن نعتبر هذا الربط اختيارا منهجيا في مقاربتكم المصطلحية للمعارف الإنسانية ؟

جواب :

إنّ المهتمّين بالمصطلحيّة اليوم غير المهتمّين بها منذ عقود، بل يمكن أن نقول دون مبالغة بأنّ المصطلحيّة اليوم قد تجاوزت ماكانت عليه لدى ايجان فوستر ومن اتّخذ مسارَه. فالمعارف اليوم تتّسم بالانفتاح والتّفاعلَ الشّديدين. وإن اعتُبرت اللّسانيّات مثلا مع فرديناند دي سوسير ثورة على الدّراسات اللّغويّة السّابقة فإنّ ما يجري اليوم في الحقل اللّسانيّ ثورات داخل الثّورة. وإن دأبت وحدة البحث "النّقد ومصطلحاته" وفريق البحث "مجتمع المصطلحات"، كما أسلفت، على تنظيم ندوات دوليّة سنويّة، فإنّ صيغة "النّدوة" لم تعد كافية لتستوعب رؤية الانفتاح المذكورة. فكان لا بدّ لنا، وأتحدّث عن أعضاء الفريقين، من منبر أكثر انفتاحا وأرحب للمشاركين من تخصّصات مختلفة، فكانت صيغة "المنتدى". وبفضل هذه الصّيغة، وهذا الانفتاح، ضبطنا الهدف الأوّل، وهو أن تكون المصطلحيّة في خدمة كلّ المعارف، فكان "المنتدى المصطلحي 2008" عامّا، وكان "المنتدى المصطلحيّ 2009" خاصّا، وموضوعه "المصطلحيّة والتّرجمة في خدمة الإعلام والفنون والاقتصاد والاقتصاد والعلوم".

أمّا الهدف الثّاني من هذا الرّبط فهو أنّ المصطلحيّة إنّما يجب أن تكون في خدمة المجتمع عامّة. ولعلّ تأسيسي فريق البحث الثّاني "مجتمع المصطلحات"، بعْدَ تأسيسي فريق البحث "النّقد ومصطلحاته"، تعبير صريح عن هذا التّوجّه.

أمّا الهدف الثّالث لربطي المصطلحيّة بمختلف المعارف والمجتمع فيتمثّل في استقطاب اللّغة العربيّة للتّخصّصات الأخرى غير الأدبيّة والألسن الأخرى.

سؤال :

عُرف عنكم تشجيع الطلبة الباحثين على خوض غمار البحث العلمي في سائر الملتقيات العلمية، هل تعدّون هذه الخطوة كفيلة بتجاوز حالة الجمود التي تتسم بها الثقافة العربية ؟

جواب :

لابدّ أن أذكّر في هذا المقام بأنّني منذ سنة 2003، تاريخ تأسيس وحدة البحث "النّقد ومصطلحاته"، جعلت كلّ طاقاتي لتكوين طلبة الماجستير والدّكتوراه ضمن فريق بحثيّ متكامل ومنسجم. كانت هذه المدّة كافية لأنشر شخصيّا على الأقلّ ثلاثة كتب وأضيفها إلى ما ألّفت، ولكنّني آثرتُ طلبتي لأنّني بهم أدفع إلى تأليف عشرات الكتب يكتبونها هم. فالوطن والجامعة تربح عشرات الباحثين الّذين سيؤلّفون عشرات الكتب عوض أن أقدّم شخصيّا إلى وطني وجامعتي ثلاثة كتب... لأنّني أحبّ وطني وجامعتي وطلبتي قسّمتُ جسمي في جسوم كثيرة. وليس من باب الصّدفة أن جاءت ندوتنا الأخيرة يومي 10 و11 نوفمبر 2011 بعنوان "الدّراسات الاستشرافيّة في الفنون والآداب والعلوم 2010-2030". وضمن مقدّمة الجزء الأوّل من أعمال هذه النّدوة ذكرت أربعة ركائز "لاستحداث أنموذج تعليميّ بحثيّ عربيّ يأخذ بأسباب الحداثة من جهة وبالخصوصيّة من جهة أخرى"، وهي التّحصين البشريّ والتّحصين المنهجيّ والتّحصين البحثيّ والتّحصين اللّغويّ. وأستسمح القارئ الكريم لأذكّر حرفيّا بما كتبت (ص6 من مقدّمة أعمال النّدوة بتاريخ 10و11نوفمبر 2011): " فأمّا التّحصين البشريّ فالأمور دولٌ يخدم بعضها بعضا. فجيلٌ يعمل، وجيل يُعَدُّ. عطاءٌ فأخذٌ ثمّ عطاء. هي الفصول يتوالد بعضها من بعض. والإنسان في كلّ ذلك ثلاثة: مَن يعمل ليُعدّ غيرَه، ومن يعمل ليعدّ نفسه، ومن يعمل على ألاّ يعدّ غيرَه. فالأوّل فاز بنفسه وبالآخرين، والثّاني فاز بنفسه، والثّالث خسر نفسه والآخرين. فمَنْ للباحث الشّابّ، الّذي عليه آفاق العقدين القادمين، يرشده ويحضن خطواته الأولى في البحث؟ ومَنْ له يفتّق طاقاته الإبداعيّة؟ كلّ البرامج الاستشرافيّة معقودة عليك أيّها الباحث الشّابّ. وكلّ ما قمنا به وما سنقوم به إنّما هو لعقلك، نريده منتجا ومبدعا... إنّه الصّباح الجديد".

لا يُمكن أن يتحقّق اقتصاد المعرفة دون الباحثين الشّبّان. وإعداد العقول يحتاج سنوات من التّكوين. وأحسن ادّخار للوطن يكون في عقول أبنائه لأنّه بهمْ يكون الرّبيع.